● أخبار قصيرة

وكالة الطاقة الدولية تؤكد زيادة إنتاج النفط الإيراني

تشير الإحصاءات الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية إلى أن إنتاج النفط الإيراني قد زاد بمقدار ١١٠ آلاف برميل يومياً خلال الأشهر الـ١١ الماضية، ليصل إلى ٣/٥ مليون برميل يومياً.

ويظهر أحدث تقرير صادر عن وكالة الطاقة الدولية أن إيران أنتجت ٣/٥ مليون برميل من النفط يومياً في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، وهو رقم لم يتغير عن الشهر السابق، أكتوبر/تشرين الأول.

وبحسب هذه الإحصائيات، بلغ إنتاج إيران من النفط في أكتوبر ٣/٥ مليون برميل يومياً.

وبحسب إحصاءات هذه المنظمة الدولية، أنتجت إيران ٣ ملايين و ٣٩٠ ألف برميل من النفط في الشهر الأخير من العام الماضي، ديسمبر/كانون الأول.

وبحسب إحصاءات نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٥، فقد زاد إنتاج إيران من النفط بمقدار ١١٠ آلاف برميل بعد ١١ شهرًا.

نائب وزير الخارجية يلتقي الممثل الخاص لتركمانستان لشؤون بحر قزوين

إستعرض نائب وزير الخارجية للشؤون القانونية والدولية كاظم غريب آبادي، خلال لقائه الممثل الخاص لتركمانستان لشؤون بحر قزوين مراد أتاجانف، آخر التطورات المتعلقة بهذا البحر وتفاصيل عقد القمة السابعة للدول المطلة على البحر التي ستعقد بطهران في يوليو من العام المقبل.

وأعلن غريب آبادي، على منصة "إكس"، عن لقائه مع الممثل التركمانستاني، وكتب: "في إطار توسيع التفاعلات الثنائية وتعزيز التعاون الإقليمي بين الدول المطلة على بحر قزوين، التقيت في طهران، الممثل الخاص لتركمانستان لشؤون بحر قزوين مراد أتاجانف".

وأضاف: ناقشنا في هذا الاجتماع آخر التطورات المتعلقة بمنطقة بحر قزوين، بما في ذلك قضايا مثل عقد القمة السابعة للدول المطلة على البحر التي ستعقد بطهران في يوليو من العام المقبل، والتعاون المشترك بين الدول الساحلية والقضايا البيئية المرتبطة ببحر قزوين، بما في ذلك نقل أمانة اتفاقية طهران إلى المنطقة، ودراسة السبل العملية لمواجهة ظاهرة تراجع منسوب مياه هذا البحر. وتابع: في هذا الاجتماع، تم التأكيد على مواصلة المشاورات وتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي بما يتماشى مع المصالح المشتركة للدول الساحلية.

زيادة بنسبة ٤٠٪ في حجم البضائع المصدّرة من حدود آستارا

أعلنت مصلحة الجمارك الإيرانية، أن عدد الشاحنات التي تحمل بضائع التصدير والعبور والتي تغادر معبر آستارا الحدودي قد زاد بنسبة ٤٠٪ في المتوسط خلال الـ ٢٤ ساعة الماضية مقارنة بالأسبوع الماضي.

وبالتزامن مع ازدياد الطلب على الشاحنات المحملة بالبضائع التصديرية والعبورية عبر معبر آستارا الحدودي في الأيام الأخيرة، وما نتج عن ذلك من ازدحام مروري عند هذا المعبر، ارتفع عدد الشاحنات المغادرة بشكل ملحوظ بفضل جهود السلك الدبلوماسي والمنظمات المعنية بالتجارة الخارجية.

جابهار في مدار قفزة اقتصادية

كيف أصبح ميناء الشهيد بهشتي المحرّك الجديد للتجارة البحرية الإيرانية؟

تشير الأرقام القياسية غير المسبوقة في الصادرات وعمليات الحاويات وتحميل وتفريغ البضائع في ميناء الشهيد بهشتي بمنقطة جابهار (جنوب شرق إيران)، منذ بداية العام الجاري، إلى أن هذا الميناء البحري قد دخل مرحلة جديدة من النضج الاقتصادي، ويلعب دورًا أكثر بروزًا في خريطة التجارة البحرية والعابرة للبلاد.

لقد حظيت منطقة جابهار، باعتبارها أكبر ميناء بحري في إيران وبوابة البلاد للوصول المباشر إلى المياه المفتوحة، بمكانة تتجاوز كونه مجرد ميناء تجاري في وثائق التنمية في البلاد.

ويمثل النمو بنسبة ٦٨ ٪ في الصادرات والرقم القياسي التاريخي لأكثر من ١٠٠ ألف حاوية نمطية من عمليات الحاويات وحجم التحميل والتفريغ الذي يتجاوز أربعة ملايين من الأطنان، مجموعة من المؤشرات التي تدل على تغير مكانة ميناء جابهار بين موانئ البلاد.

لا تشير هذه التطورات إلى زيادة نشاط الميناء فحسب، بل تشير أيضًا إلى تحسين كفاءة الخدمات اللوجستية وزيادة جاذبية الميناء للمستثمرين وتعزيز دور جابهار في سلسلة التوريد الإقليمية.

ويعتقد الخبراء الاقتصاديون أن تزامن هذا الأداء المتميز مع سياسات الحكومة في تطوير الاقتصاد البحري قد حوّل ميناء الشهيد بهشتي من مشروع بنية تحتية طويل الأجل إلى لاعب نشط في التجارة الخارجية لإيران.

جابهار تعود إلى خريطة التجارة الإقليمية

وفي هذا السياق، صرح المدير العام للموانئ والشؤون البحرية في سيستان وبلوشستان: تجاوزت كمية البضائع المصدرة التي تم تحميلها من ميناء الشهيد بهشتي في جابهار خلال الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام مليون طن، بنسبة نمو بلغت ٦٨ ٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

واعتبر قاسم عسكري نسب هذه القفزة في الصادرات نتيجة لسلسلة من الإجراءات المنسقة، وقال: إن زيادة قدرة أرصفة التصدير وجذب استثمارات القطاع الخاص وتسهيل العمليات الجمركية وتنفيذ برامج التسويق المستهدفة قد وفرت المنصة اللازمة لزيادة حصة جابهار في صادرات البلاد غير النفطية. وأضاف: إن إنشاء وتوحيد خطوط الشحن المنتظمة للبضائع والحاويات إلى الموانئ المهمة في الهند والصين والإمارات العربية المتحدة قد جعل الطريق لتصدير البضائع من جنوب شرق البلاد إلى الأسواق المستهدفة أقصر وأكثر فعالية من حيث التكلفة.

تحطيم الأرقام القياسية في حجم الحاويات؛ تغيير ميزان موانئ البلاد

يُعدّ حجم عمليات الحاويات أحد أهم مؤشرات تطوير الموانئ، وهو مؤشر يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالتجارة الحديثة والنقل المتعدد الوسائط، وقد حقق ميناء الشهيد بهشتي في جابهار أداءً متميزًا في هذا القطاع.

وبحسب الإحصاءات الرسمية، ولأول مرة في تاريخ عمليات الميناء، تجاوز حجم عمليات مناولة الحاويات خلال الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام ١٠٠ ألف حاوية نمطية، بزيادة قدرها ٧٨ ٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، ويُعدّ هذا النمو الأعلى بين موانئ البلاد في مجال مناولة الحاويات.

بحسب الإحصاءات الرسمية، ولأول مرة في تاريخ عمليات الميناء، تجاوز حجم عمليات مناولة الحاويات ١٠٠ ألف حاوية نمطية، بزيادة قدرها ٧٨ ٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي

بالتزامن مع نمو الصادرات والحاويات، تجاوزت عمليات التحميل والتفريغ الإجمالية للسلع النفطية وغير النفطية في ميناء الشهيد بهشتي في جابهار أربعة ملايين طن في الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام.

جابهار؛ حلقة وصل رئيسية في ممرات النقل

مكّن ربط هذا الميناء بالممرات الدولية بين الشمال والجنوب والشرق والغرب من نقل البضائع إلى دول آسيا الوسطى وأفغانستان وشبه القارة الهندية.

كما أن الموقع الجيوسياسي الفريد لميناء جابهار، إلى جانب الوصول المباشر إلى المحيط الهندي والإعفاءات التنافسية من التكاليف، جعل هذا الميناء خيارًا جذابًا لشركات الخدمات اللوجستية والتجارة في المنطقة.

الآفاق المستقبلية

إنّ إنشاء وتوسيع خطوط الشحن المنتظمة إلى موانئ الهند والصين ودول الخليج الفارسي إلى جانب جذب شركات النقل الدولية، يمكن أن يزيد من حصة إيران في السوق الإقليمية ويعزز مكانة البلاد الجيوسياسية في معادلات التجارة البحرية.

كما أن استمرار سياسات الحكومة الداعمة في مجال الاقتصاد البحري وتسهيل الإجراءات الجمركية وتثبيت اللوائح وخلق حوافز الاستثمار، سيلعب دوراً حاسماً في الحفاظ على زخم نمو ميناء الشهيد بهشتي.

بشكل عام، فإن ميناء الشهيد بهشتي في جابهار على وشك أن يلعب دوراً يتجاوز كونه ميناءً تجارياً وهو دور سيجعله أحد ركائز تطوير الصادرات غير النفطية وزيادة مرونة الاقتصاد الوطني وتعزيز مكانة إيران ودورها في الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

خلال اجتماع كبار المسؤولين الاقتصاديين والسياسيين في البلدين

طهران وطوكيو توقعان مذكرة تفاهم بشأن تطوير التعاون الاقتصادي

وُقّعت مذكرة تفاهم بشأن التعاون المشترك بين غرفة تجارة طهران ومنظمة التجارة الخارجية اليابانية "جترو" خلال اجتماع حضره كبار المسؤولين الاقتصاديين والسياسيين من إيران واليابان.

وخلال هذا الحدث، الذي عُقد بحضور رئيس غرفة طهران، والسفير الياباني، ونائب مدير الدبلوماسية الاقتصادية بوزارة الخارجية، أكد الأطراف على أهمية الحفاظ على العلاقات خلال فترة العقوبات، واتفقوا على تهيئة البنية التحتية اللازمة لتطوير العلاقات بشكل سريع في فترة ما بعد رفع العقوبات.

بتوقيع مذكرة التفاهم هذه بشأن التعاون بين غرفة تجارة طهران والمؤسسات الاقتصادية اليابانية، أكد الجانبان على استمرار وجود الشركات اليابانية في الأسواق الإيرانية، وتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية، وتوسيع نطاق التعاون في مجالات غير خاضعة للعقوبات ومجالات جديدة؛ وهو اتفاق من شأنه، من وجهة نظر سلطات البلدين، ترسيخ مكانة الشريكين المخلصين في اقتصاد إيران ما بعد العقوبات.

وبموجب هذه المذكرة، التزم الجانبان بالتعاون في مجال إرسال واستقبال الوفود التجارية، وعقد دورات تدريبية مشتركة، وفعاليات لربط الشركات بهدف توسيع العلاقات التجارية بين رواد الأعمال الاقتصاديين الإيرانيين واليابانيين.

وفي مستهل الاجتماع المشترك مع منظمة التجارة الخارجية اليابانية، الذي عُقد بحضور عدد من أعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة طهران ووفدها وأمينها العام، بالإضافة إلى ممثلين عن الشركات اليابانية، أشار محمود نجفي عرب، في معرض حديثه عن العلاقات الاقتصادية العريقة بين إيران واليابان، إلى أن توقيع مذكرة التفاهم بين الطرفين يُعد خطوة هامة في تطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية.

ووجّه نجفي عرب رسالة واضحة إلى الشركات اليابانية، موضحًا موقف الحكومة الإيرانية بشأن مواصلة الجهود الرامية إلى رفع القيود الدولية بالكامل. وأكد أن فترة العقوبات لن تدوم إلى الأبد، وأن على الشركات اليابانية اغتنام الفرص المتاحة حاليًا للحفاظ على التعاون وتوطيده، بما يضمن لها مكانة راسخة في الأسواق الإيرانية مستقبلًا.

عقب الاجتماع، أعلن تاماكي تسوكادا، السفير الياباني لدى إيران، عن "إعادة تفعيل القسم الاقتصادي في السفارة اليابانية بطهران". وأكد أن الشركات اليابانية حافظت على وجودها في إيران رغم ضغوط العقوبات، معتبرًا مذكرة التفاهم مع غرفة تجارة طهران آليةً تنفيذيةً لترسيخ الشراكة الاقتصادية بين شركات البلدين.

كما أعلن تاكافومي سوزوكي، نائب رئيس منظمة التجارة الخارجية اليابانية، عن استعداد المنظمة التام لتنفيذ بنود مذكرة التفاهم، وحدد المحاور الرئيسية للتعاون المستقبلي.

ووفقًا له، فإن إرسال واستقبال الوفود التجارية، وعقد دورات تدريبية حول معرفة السوق، وفعاليات التوفيق بين الشركات ستكون على جدول الأعمال المشترك مع غرفة تجارة طهران.

العراق يمثل فرصة استراتيجية لمستقبل الاقتصاد الإيراني

قال رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الإيرانية - العراقية: إن العراق ليس مجرد سوق للتصدير، بل هو فرصة استراتيجية لمستقبل الاقتصاد الإيراني، شريطة إزالة العقبات القانونية وتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية.

وأشار حجة‌الإسلام محمدتقي نقدعلي، في كلمته خلال مؤتمر حول فرص وقدرات التصدير إلى العراق عُقد في وحدة العلوم البحثية بجامعة آزاد الإسلامية أمس الإثنين، إلى الأهمية الاستراتيجية للعلاقات بين طهران وبغداد، وصرح قائلاً: إن القدرات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية للعراق يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تطوير الصادرات ومستقبل الاقتصاد الإيراني.

وفي إشارة إلى تشكيل مجموعات الصداقة البرلمانية في بداية الدورة الحادية عشرة للبرلمان، أضاف حجة‌الاسلام نقدعلي: في البداية، شكلت مجموعات الصداقة البرلمانية الإيرانية مع العراق ونيجيريا وكرواتيا وتشرفت بخدمة أعضاء هذه المجموعات، إلا أن تشكيل مجموعة الصداقة الإيرانية - العراقية تزامن مع السنوات الأخيرة من نشاط البرلمان العراقي، مما حال دون تحقيق الأهداف المرجوة بالكامل. وتابع: على الرغم من الزيارات العديدة التي قام بها البرلمانيون العراقيون إلى إيران والاجتماعات التي عُقدت في شكل مجموعات صداقة ولجان وفصائل، إلا أنه بسبب اقتراب الانتخابات العراقية والجو السياسي السائد، لم تكن هناك فرصة كافية لتعميق التعاون البرلماني. على صعيد آخر، تطرق حجة‌الإسلام نقدعلي إلى التطورات في المنطقة ولا سيما غزة، قائلاً: إن المعيار الأساسي للنصر والهزيمة ليس مجرد مؤشرات سطحية، بل إن رأس المال الاجتماعي لأي حركة له أهمية جوهرية واليوم، على الرغم من أن سكان غزة يعيشون في ظروف صعبة، فإن أكثر من مليونين ونصف منهم يدعمون حركة المقاومة وهذا بحد ذاته مثال على النصر.

عقد اجتماع اللجنة التنسيقية للعلاقات الاقتصادية الخارجية

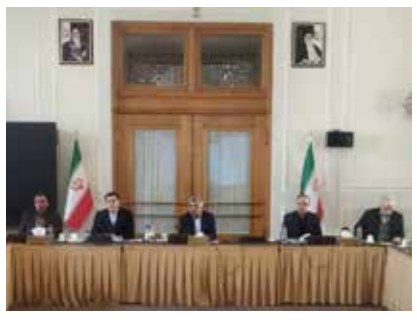

عقد، يوم الأحد الماضي، اجتماع اللجنة التنسيقية للعلاقات الاقتصادية الخارجية الإيرانية برئاسة نائب وزارة الخارجية لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية، حيث تمت مناقشة الإمكانات والتحديات التي تواجه الموانئ الشمالية للبلاد.

وأفادت وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء "إرنا"، في تقرير لها، بأنه في الاجتماع الـ١١ للجنة، التي ترأسها نائب وزارة الخارجية لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية حميد قنبري، بحضور معاوني المسؤولين الاقتصاديين للجهات التنفيذية وممثلي المحافظات الساحلية المطلة على بحر قزوين، دار الحديث حول الإمكانات والتحديات التي تواجه الموانئ الشمالية للبلاد، حيث أشار ممثلو المحافظات المدعوة ومديرو قطاع الموانئ والملاحة البحرية، إلى سعة الموانئ الشمالية للبلاد التي تبلغ ٣٦ مليون طن؛ مؤكدين على دور هذه الموانئ في تعزيز التجارة والارتباط بالممرات الترابطية الدولية.

ورأى المشاركون في الجلسة، أن تحقيق نمو بنسبة ١٦ ٪ للاقتصاد البحري وفقاً للخطة التنموية السابعة، مرهون بالتعاون بين الأجهزة المختلفة وإعداد خارطة طريق مشتركة؛ مشددين على الدور المحوري للدبلوماسية في هذا المسار.

من جانبه، اعتبر رئيس لجنة تنسيق العلاقات الاقتصادية أن ربحية الموانئ الشمالية الإيرانية شرط أساسي لتنميتها المستدامة؛ مؤكداً على ضرورة معالجة التحديات والإفادة من إمكانات الموانئ من خلال التنسيق الداخلي والمسارات الدبلوماسية.